بحث الشهر الاقتصادي

أسس فعالية اقتصاد إفريقي آسيوي

بقلم الكاتب الجزائري مالك بن نبي
نقله عن الفرنسية الطيب الشريف

لعل التعريف التالي الذي قدمت به دار « الساي » Le Seuil مؤلف كتاب : « مهمة الاسلام » Vocation De L' Islam لا يخلو من أهمية ، فقد : « ولد مالك بن نبي سنة ١٩٠٥ بمدينة قسنطينة : (Constantine) في اسرة ظلت محافظة على حيوية الحاسة الدينية ، بقدر ما حافظت الأسر المسلمة الأخرى بالجزائر ، على حيوية حاسة « المنفعة » تلك الأسر التي طغت عليها روح « الدرهم » .. وها هنا يموضع المؤلف مصدر اهتماماته .. هذه الاهتمامات التي لم يتخل عنها طوال مجرى دراساته التي أنجزها على مرحلتين : مرحلة التعليم الاسلامي العالي ، ومرحلة التعليم الصياغي العالي .. وكلما سألت مالك بن نبي عن شخصه وجدته شديد التحفظ ، ولكن يمكنك ان تتأكد أنه مدرك لمايقول عندما يحلل كلا من الاستعمار والبؤس !.. » ..

وعسى أن لا يكون من نوافل القول أن نضيف الى ذلك أن الاستعمار الفرنسي كان ولا يزال يطارد هذا المفكر العربي، ويضيق عليه الخناق حتى في مجال الرزق .. فقد استطاع أن يبعده بقسوة عن حقل تخصصه بعد أن احرز «ليسانس» الهندسة الكهربائية من باريس ، ثم زج به في السجن بضع سنين هو وزوجته في نهاية الحرب العالمية الأخيرة ، ولا يزال يقتفي أثره حيثما حل ، ويحاول أن يشتري قلمه بشتى أحابيل الترغيب والترهيب .. ان الاستاذ مالك مفكر عقائدي ، يصدر عن«مفهومية علمانية» : (idéologie scientiste) تتجلى في كل مؤلفاته القيمة : « الظاهرة القرآنية » : (Le phénomène Coranique) و « مشكلة حضارة » (Problème d'une Civilisation) ، و « مهمة الاسلام » و « النزعة الأفريقاسيوية » (L'afro - Asiatisme) هذه المفهومية التي يتطور بها خلال تدرج تصاعدي ، ويجعلها تعانق صبغة « العالمية » (Le Mondialisme) في اتجاه ملتزم ليس بالشيوعي ولا بالرأسمالي .. إنه يحق في طليعة المفكرين الجزائريين الشرفاء ، تلك القلة المناضلة التي يندرج في عدادها أمثال : الدكتور عبد العزيز خالدي ، ومحمد الديب ، وعلي الحمامي ، ومحمد الساحلي الشريف ، ومصطفى الأشرف ..

المترجم

إن الدعوى الماركسية (١) التي تحصر كل المشكلة البشرية في المعطيات الاقتصادية تهمل المظاهر الأساسية للظاهرة الاجتماعية أو تقلل من شأنها .. ولكنها مع ذلك مؤسسة على الحدود الضافية التي يمكن ان تفسر فيها الظاهرة الاجتماعية من وجهة نظر اقتصادية . وفي هذه الحدود يتضح لنا أن « المنظر البشري » الممتد من طنجة إلى جاكرتا هو الشاشة المثلى لعرض هذه البنائيات الاقتصادية ، وأن « النموذج المجتمعي » الساغب العاري الذي نراه على الصورتين السالفتين ليس الا نتاج هذه البنائيات. وعلى هذا يمكننا في هذه الحدود أن نتحدث عن حتمية اقتصادية تثقل بجبريتها الوازنة على مصير الشعوب الأفريقاسيوية . على أنه يجب أن لا ننسى أنه ليس في هذه الجبرية من ميتافيزيقي أو مطلق . إنها الحادث التاريخي و « الوقت الميت » في الاكتمال المادي لهذه الشعوب ، إذ هما يتطابقان مع البنائيات الشخصية الوراثية غير المتوائمة مع البنائيات الاقتصادية المحددة والمفروضة من طرف الحضارة الغربية ..

وما أمكن لهذا التنافر أن ينتج مفعوله الاجتماعي إلا ابتداء من اللحظة التي سقط خلالها الانسان الافريقاسيوي في الأحبولة الاستعمارية ، وتحول الى المولى المسترق المستغل من طرف الاقتصاد العصري ، من غير أن يجد داخل ذاته وفي كل من تقاليده وعاداته الوسيلة التي تتيح له الانفلات من هذا التورط . ان عهد الحتمية الاقتصادية قد ابتدأ بالنسبة إليه مع العهد الاستعماري ، وإن تحرره لم يستنقذه عموما من تورطه الاقتصادي .. فالمشكلة تنحصر أولا وبالذات في النطاق النفسي . لأن « الاقتصادي » لم يبلغ في وعي العالم

(١) الفصل السادس Principes d'efficacité d'une économie من القسم الثاني من كتاب : « النزعة الأفريقاسيوية » : afro - asitique (L' Afro - asiatisme) لمؤلفه الكاتب الجزائري : مالك بن نبي . والكتاب قيد الطبع باللغتين الفرنسية والعربية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية بالقاهرة .

الافريقاسيوي الاكتمال الذي بلغه في الغرب . في وعي الانسان المتمدن وفي حياته كذلك . والواقع ان الاقتصاد قد سبق له منذ قرون عدة أن صار في الغرب قاعدة أساسية في الحياة الاجتماعية ، ومقياساً جوهرياً في تنظيمها . أما في الشرق فقد ظل على العكس من ذلك في طور « الاقتصاد الطبيعي » غير المنظم . حتى أن الدعوى الوحيدة التي ربطت العوامل الاقتصادية بالتاريخ — ونعني بها دعوى ابن خلدون — قد ظلت حبراً على ورق بالنسبة إلى الثقافة الاسلامية حتى نهاية القرن الأخير . والحقيقة ان المجتمع الشرقي لم يدع بحكم ضروراته الداخلية — كما هي الحال في المجتمع الغربي — إلى تأسيس مذهب اقتصادي مثل الرأسمالية او الشيوعية ..

إنه لم يدع لذلك بحكم نفسية خاصة انعقدت منذ قرون عديدة على مثل أعلى من « الزهد » : (Le renoncement)(١) فالمذهب الاقتصادي الذي يستوحى من مثل هذا « المثل الاعلى » ويتولد منه ، لا يستطيع يقيناً أن يعبر بنفس الدقة العلمية ، لا عن مفهوم « الربح » الخاص بالمذهب الرأسمالي ، ولا عن مفهوم « الحاجة » الخاص بالمذهب الماركسي . لأن « الزهد » و « الحاجة » ، و « الربح » لا يمكن أن تدرج في نفس النسق الاجتماعي ، وفي نفس الحقائق الاقتصادية . فها هنا يكمن إذن عنصر التنافرات الجذرية بين البنائيات الشخصية الوراثية في البلاد الأفريقا سيوية ، والبنائيات الاقتصادية التي غرسها العهد الاستعماري . وهناك عنصر آخر من نفس الطبيعة النفسانية — يجب أن نحسب له حسابه كذلك في هذا التنافر — ألا وهو مفهوم الزمن العميق الجذرية في تطبيق « التيلورية » (٢) على نشاطات العالم العصري ، وهي المهيمنة على كل تصور يتصل بسرعة الانتاج . « فالمزمنة » : (de Chronomètre) التي تستعمل لعد الثواني ، تستعمل لتقويم « تكاليف الانتاج » ، والعبارة الانكليزية التي تقول ان « الوقت من ذهب !.. » : (Time is money) ليست مجرد تلاعب بالألفاظ ، بل هي التعبير الدقيق عن الحقيقة المحسوسة بالنسبة الى الانسان الانكليزي . فكل نشاطات المجتمع الصياغي العصري ، تكتمل داخل الزمن الفيزيقي ، وتقوم بـ : « الساعات — العمل » : (Heures - travail) بينما لم تجرب البلاد المتخلفة بعد ، هذه « العملة » الخاصة !.. فقد ظلت النشاطات تكتمل تقليدياً داخل الزمن الميتافيزيقي على صعيد الأبدية .. لأنها لم تكن تسعى إلى تشييد « القوة » ولطالما أعلنت الثقافة الصينية الكلاسيكية مثلا ، منذ وقت طويل ، عن احتقارها الشديد « للجنرالات » بوصفهم الأدوات التقليدية : « للقوة » .

وإذن فالتنافر بين هذه البنائيات الوراثية والنشاطات التي ينتظمها كل من « التيلورية » و « التوقيت » في المجتمع العصري . أمر محتوم .

وعلى هذا فنحن نفهم قبلياً أخطار خيبة الأمل المتبدية في بوادر بعض البلاد الافريقا سيوية التي تلجأ بغية تحقيق استقلالها الاقتصادي — بعد أن حققت استقلالها السياسي — الى استشارة « الاختصاصيين » للوصول إلى هذه الغاية !..

ولكن التجربة لم تتوان في أن تثبت لهم أن « الحالة » : (Le Cas) في علم الأمراض الاقتصادية — : (La pathologie économique) — لا تقوم فقط ، ولا حتى أساسياً — كما هو الحال في الطب — على « فحص الطبيب » . وقد رأينا « الدكتور شاخت » يعطي مثل هذه الاستشارات في نهاية الأمر .. وهو بكل تأكيد الرجل الأجدر باعطائها .. فقد امتاز بنجاحه في « حالة » سابقة ، أي بتوفيقه المثير في تصميم الاقتصاد « الهتلري » أعني الاقتصاد الذي تحمل الجهد الجبار لبلاد انخرطت في الحرب العالمية الثانية من غير أن يكون لها احتياطيات وافية من الذهب !..

ومجمل القول أنهم طلبوا من الدكتور شاخت أن يكرر هذه الأعجوبة خارج بلاده . ولكنهم لاحظوا أنه لا يستطيع تكرارها ، بل انهم لاحظوا على العكس من ذلك — وهذا هو الجانب الأكثر إفادة — أن الأعجوبة قد تكررت من تلقاء نفسها — أعني من غير مساعدة الدكتور شاخت في كلا البلدين المانيا الغربية (بون) ، والمانيا الشرقية (بنكوف) ومن غير مزيد من احتياطي الذهب في هذه البلاد او تلك ، ومن غير المصانع — المهدمة أو المعطلة — التي كان قد سخرها « الرايخ

---

(١) لا يعني المؤلف بـ : (Le renoncement) مرادفه : « التخلي » الذي يعني في اصطلاح الفلسفة الوجودية : التخلص من الشيء أو رفضه عن وعي ...

(٢) (Taylorisme) : مذهب يطبق في تنظيم العمل الهادف الى تنمية المحصول . وقد أطلق عليه اسم مؤسسة « فردريك و نسلوف تيلور » : (F. W. Taylor) وهو مهندس واقتصادي امريكي . ولد بـ « جرمنتون » (١٨٥٦ — ١٩١٥)

الثالث » لتعزيز قوته . بينما يسترد الاقتصاد الألماني اليوم — وبعد مضي عشر سنوات فقط على انهياره الكلي — مكانته في العالم، بل هو قد استردها بالفعل في كلا جانبي الخط الذي أطلق عليه عند « تعميده » : « الستار الحديدي » !..

والذي يترتب على هذا انه ان كانت هناك بعض الدروس التي نستطيع استخلاصها من هذا البعث المدهش ، فالملاحظ أن المبدأ الاقتصادي لا يجد عمق مفعوله وتمام فعاليته إلا في الشروط التي تتيح له تجربة اجتماعية معينة .. والواقع أن هذه الفعالية لا تتوقف على شروط النظام الاقتصادي الضيقة كما توضح ذلك التجربة الألمانية التي ابتدأت خط سيرها اقتصادياً من نقطة الصفر منذ عشر سنوات ، فهناك معادلة شخصية تتدخل في الحساب ضمنياً ولا نهائياً في هذه الفعالية .

ومما لا ريب فيه أن الدكتور شاخت قد أعطى في « فحوصه الأفريقياسيوية » أفضل الارشادات التي يمكن له أن يعطيها ، وذلك في أخذه بعين الاعتبار معادلته الشخصية المتشكلة في الشروط النفسية — الزمنية للوسط الألماني . إلا أن هذه الشروط تنشئ منهاجاً للمراجعة الضمنية لا يمكن « لفحص » الأخصائي التطبيقي أن يجد خارجاً عنه مفعوله الصميم . فالصياغية الاجتماعية : (La technique sociale) والمبدأ الاقتصادي ليس لهما قيمة إلا في الحد الذي لا يتيح لهما التورط في نزاع مع معطيات المعادلة الشخصية التي تفوق شروط النظام الاقتصادي الضيقة في الوسط الذي يراد تطبيقها فيه ..

فالمذاهب الاقتصادية لا تنتج مفعولها الاجتماعي في تعليمها من المنصة كعلم متعلق ببعض الأفراد المتخصصين فحسب . ولكن في تكيفها مع التجربة الجماعية التي ينضوي فيها وعي كل فرد داخل المشاكل المحسوسة متيحاً لعلم المتخصصين شرط فعاليته . فمن وجهة عملية يجب أن يسير المذهب الاقتصادي محاذياً للمذهب السياسي ، وذلك لتحويل المذهب النظري الى مقياس للنشاط بغية ضمه الى محركاته ، وإيقاعه ، وأسلوبه . والطريقة الوحيدة التي تمكن الفكرة والمبدأ من أن يكونا تاريخيين هو أن يصنع منهما « عمل » ومحرك للعمل ، طاقة في الامكان ، وامكان للعمل .. إن « علم » الاقتصاد الاشتراكي قد تكون مع ماركس و « انجلز » ، غير أن فعاليته قد بدأت مع تكون « الوعي » الاشتراكي منذ ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ . إن حركة « لينين » ومدرسته هما اللتان سرّبتا مبدأ الاقتصاد الاشتراكي في نفسية الشعب الروسي ، وفي عقليته ، وفي حركيته .. « فالاقتصاد الاشتراكي » اذن هو نتاج ضبط « العلم » الماركسي ، مع « الوعي » الطبقي ..

ومن غير أن ندلي بحكم ذي قيمة في هذا المجال ، نكتفي بالتذكير بأن هذا الضبط هو الذي أبرز الى النور « العمل الحافز » (Le travail de choc) بالنسبة إلى الوعي الطبقي . « فالستخانوفية » (١) التي هي العنصر الأساسي في تكوين الحقيقة الاقتصادية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هي أولا بالذات النتيجة الطبيعية للشروط النفسية الجديدة ، والمعطى المباشر للبنائيات الفكرية المستجدة .

وإذن « فالفحص » الذي يهدف الى إنجاز مكتمل لمنهج اقتصادي أو لتصحيح قصوراته ، يجب أن يحسب حساباً للمعطيات « الفوق — اقتصادية » (Extra - économique) ، وهذا من وجهة مبدئية ، وإن كان يستطيع ذلك في الواقع .. وهنا نتلاقى مرة أخرى مع أولوية « البيولوجي الاجتماعي » على « المهندس الاجتماعي » عندما نحصر المسألة في السير ابتداء من القاعدة .. ففي هذا المستوى ، وفي بدء القيام بتجربة اجتماعية ، لا تنحصر المسألة في حل معادلة اقتصادية فحسب ، ولكن في تكييفها مع معادلة شخصية معينة ، وكل تجربة تحرف في بدايتها من هذه العلاقة الأساسية تهدد بأن لا تكون سوى تجربة نظرية مصيرها الاخفاق .

واذا أردنا أن نستخلص من هنا نتيجة ذات قيمة في بناء الأفريقياسيوية ، وجب أن نفكر في الشروط الصياغية التي تتيح تكييف معادلة إنسانية معينة خاصة بالبلاد المتخلفة ، مع المعادلة الاقتصادية للقرن العشرين .

إن النزعة الاستعمارية ، لم تبحث في تحقيق هذا التكييف أثناء استغلالها لأمبراطوريتها الاستعمارية التي استحال فيها « العمل » الى استرقاق ، المقصود منه إثراء المستعمر بدل

---

(١) (Le Stakhanovisme) : مذهب عمالي ، سمي باسم : « ستخانوفيتش » العامل المنجمي الروسي الذي كان الرائد الأول لما يطلق عليه السوفيات : « العمل الحافز » لمقاومة الرأسمالية وتحطيمها في النهاية .. وقد ظهر هذا المذهب منذ مشروع الخمس السنوات الروسي الأول ، المشروع الذي جند في سنة ١٩٢٥ كل القوى المنتجة بغية « بناء المذهب الاشتراكي » في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

تيسير أسباب العيش للمستعمر . وهكذا تمتهن النزعة الاستعمارية أخلاقياً واجتماعياً مفهوم العمل : فهو لم يعد لديها وسيلة للحياة ، ولكنه استحال الى طريقة للتلاؤم مع سلطة موزعة للرزق ، مع علم العامل بأن هذا الرزق المحرز بهذه الطريقة ليس حقاً من الحقوق ، ولكنه مجرد منة !.. وهكذا حطمت النظام التقليدي ، ولكنها بزجها الانسان المستعمر في العهد الاقتصادي ، لم تترك له أية وسيلة تتيح له حل مشاكله .

وبهذه الطريقة امتهنت النزعة الاستعمارية إنسان « التأمل !.. » ولكنها بدل أن تعمل على تكامله مع منهاجها الخاص ، وتصنع منه « الانسان ـ الاقتصادي » : (L'homo - économicus) صنعت منه مجرد آلة في منهاجها الاقتصادي الاستعماري . فالانسان المستعمر يكتفي بالانتقال من « الطور التأملي » إلى « الطور النباتي » ، ولم يعد له من « حاجة » . إن كل ما يناله من هذا المنهاج أنه لا يجد فيه أية وسيلة منتظمة وعادية لاشباع تلك الحاجة . لقد وطدت النزعة الاستعمارية في نفسيته الذعر من السغب الذي يتظاهر في كل طبقات المجتمع المستعمر ، ولقد خلقت الانسان الجائع على الدوام ، والذي يخاف الجوع على الدوام !.. وهذان الشكلان من الذعر قد حطما لدى الكائن المستعمر كل إمكان للتكيف مع البنائيات الاقتصادية للقرن العشرين . ففي أفريقيا الشمالية مثلا تخاف الطبقة البورجوازية من الجوع ، إلا أن ذعرها يتظاهر في شكل من أشكال « الاسراف في التبذير » (L' hypergastrisme) الذي يمكن أن نستشهد عليه بحالة هذه الأسرة من مدينة الجزائر التي تستعمل لاستهلاكها الخاص مائة كيلو من الزبدة في الشهر الواحد !.. (لوحظت هذه الحالة سنة ١٩٣١) ..

أما في الطبقة الكادحة فيظهر الذعر من الجوع في شكل من اشكال : « الاقطاع في التقتير » (L'hypogastrisme) وخصوصاً لدى هذه الألوف من العمال المغربيين الذين يؤمون فرنسا بغية العمل ، ويموتون من جراء سوء التغذية التي لا تتفق البتة مع وسائلهم الجديدة ، ولا مع قسوة الطقس أو ظروف العمل في المصانع !..

وهكذا فالعهد الاستعماري لم يصلح لأن يكون حتى مجرد تدريب اقتصادي في البلاد المستعمرة أو الشبيهة بالمستعمرة ، حيث انه لم يقم في نهاية الأمر بتحوير البنائيات الشخصية في ارتباطها الوظيفي بالبنائيات الاقتصادية الجديدة . وكل ما في الأمر أنه اكتفى بأن يفرض على هذه البلاد حتمية الرق الاقتصادي الذي ترك طابعه الدامغ سواء في نفسية الطبقات البورجوازية أو في نفسية الطبقات الكادحة .

وفي هذه الظروف يتضح أن اللجوء الى الاستعانة «بفحص الاختصاصي » بغية إنهاض وضع اقتصادي منهار ، يهدد كثيراً بأن يكون غير ذي موضوع !.. أي أن لا يكون غير تصرف سحري مؤسس على الوثوق الذي نوليه مسبقاً « لأستاذ » من الأساتذة !..

يجب أن تعتبر المشكلة الاقتصادية في طبيعتها البشرية ، والا نكون قد اكتفينا بنتائج نظرية فحسب !..

فهناك مثلا ظاهرة أدهشت بعض المراقبين الاقتصاديين : إذ نقص « الدخل » في بعض البلاد التي تحررت من النير الاستعماري في السنوات القليلة الفائتة الى ما يقرب من الستة عشر في المائة (١٦ ٪) اثر هذا التحرر مباشرة . ولاشك انه بالامكان تفسير هذا النقص جزئياً برده الى البنائيات الاقتصادية العالمية ، والى العوامل السياسية الخاصة بمرحلة انتقال مضطربة . كما أننا لا نقلل البتة من أهمية تأثير العوامل الستراتيجية ، على السوق العالمية ، وبالتالي على الأسواق الداخلية في هذا المجال . ولكن المؤكد أن في هذا النقص النصيب الملازم للعوامل النفسية ، ومعطيات المعادلة البشرية الخاصة بالبلاد المعنية ، التي تترجم فيها النزعات المحلية ، ومفعولها المعوق الذي لم يكن ليتبدى بجلاء في القوى المنتجة ما دامت هذه الأخيرة تجد تحت النظام الاستعماري بعض المحرضات الأخرى ، ونذكر من بينها على الخصوص محرض العمل الاجباري الذي عرفته اندونسيا والذي لا يزال يطبق ـ بالرغم من « قانون العمل الجديد » ـ في أقاليم معينة من أفريقيا الغربية الفرنسية . وإن الأهمية الاقتصادية لهذا التعويق لتتضح أكثر فأكثر اذا ما وضعنا إلى جانبها رقم الاثنين في المائة (٢ ٪) الذي يعبر عن النصيب التقريبي لتوظيف رأس المال في « دخل » هذه البلاد !.. وإذن فهناك مجال لتناول المشكلة الاقتصادية في هذه البلاد من قاعدتها ، أعني من معطياتها النفسية أولا بالذات ، وفي هذا المستوى يكمن حل المشكلة ، بغية تكوين « وعي اقتصادي » مع ما يقتضيه من ارتباطات متباينة بالبنائيات الخاصة بالفرد ،

في عاداته ، وفي إيقاع نشاطاته ، وفي مواقفه بالنسبة الى المشاكل ذات الصبغة الاجتماعية .

لقد زج في هذا النطاق — أكثر من أي نطاق آخر — بالانسان الأفريقاسيوي وهو مرغم داخل عالم عصري تهيمن عليه معايير الفعالية .. وربما وجب تعديل هذه المعايير التي ولدت في المجتمع الصياغي « الانسان — الآلة » .. ولكن : « إذا كانت الفعالية ليست هدف البشرية الأسمى — كما لاحظ ذلك أحد الصحفيين السويسريين) — فان من واجبها على أية حال التزام مقياس معين يكف المجتمع تحت مستواه عن أن يكون منتجاً حتى من الناحية الثقافية !.. (١)

فالمسألة تنحصر سواء بالنسبة الى الفرد أو بالنسبة الى الجماعة المتعاونة في صنع أقصى ما يمكن بالوسائل المعطاة . إلا أن العكس هو الذي كثيراً ما يحصل في البلاد المتخلّفة ، حيث يتضح أن الوسائل فضلا عما تؤول اليه من نقص بحكم

(١) هربرت لوثي في كتابه : « فرنسا في عهدها الوسيط » . Herbert Lutly : «La France à l'heure de son clocher
(المؤلف)

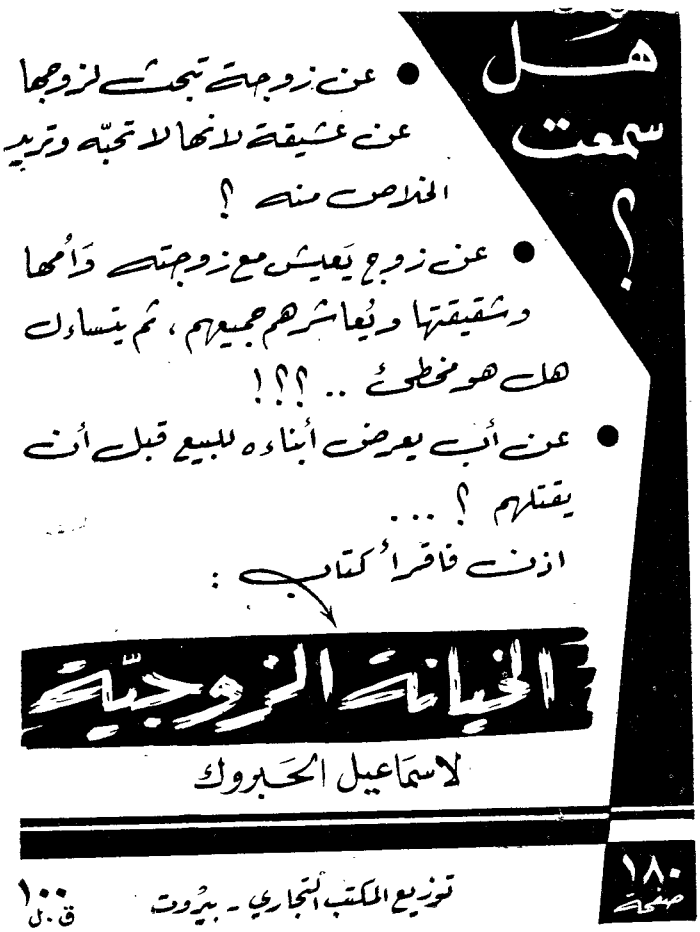

مستوى الاكتمال الاجتماعي . تبدو وكأنها ممتهنة في طريقة استعمالها من جراء بعض الثغرات النفسية المعينة !.. ولقد أشرنا في كتاب سابق الى تحقيق (٢) أجري منذ بضع سنوات في إحدى المدن الجزائرية الصغيرة حيث بدا لنا أن ميزانية « المنافع » (Les utilités) إذا اعتبرت بالنسبة الى ميزانية « النثريات » : (Les Futilités) يمكن أن يترجم عنها في علاقة خمسة في المائة (٥ ٪) بخمسة وتسعين في المائة (٩٥ ٪) ويمكن لهذا التحقيق أن يؤدي — في مستوى القياس نفسه تقريباً — إلى ذات النتيجة اذا ما قسناه في الصعيد القومي أو الصعيد الفردي سواء بسواء !.. ففي الحالتين يمكننا أن نتمم نفس النتائج السلبية بالنسبة « للعامل » الواحد : (le Coefficient) لأن هذا الأخير في علاقة مباشرة بالمعادلة الشخصية التي تمثل فيها — مع عناصر الاكتمال الاقتصادي العصري — المعطيات « النفسية — الجثمانية » : (Psycho - somatiques) الوراثية التي تتعارض مع ذلك الاكتمال في البلاد التي يتكون فيها بعد « الوعي الاقتصادي » ، إذ ليست الوسيلة المادية فحسب هي التي تنقص هذه البلاد لتكون ما يعبر عنه في فرنسا « بالاقتصاد الشخصي » : (Le bas de laine) ، إذ يعوزها أيضاً امتلاك الروح الاقتصادية !.. ولكي يحدد الانسان الأفريقياسيوي مهمته الاقتصادية يجب عليه أن يتخلص من « العامل الدون » : (le Coefficient réducteur) الذي يسف بفعالية وسائله . ولا يمكن إدماج ذلك الانسان في اطراد الاكتمال الاقتصادي من غير أن يوضع — كمبدأ — انتقاله اللامشروط من الطور النباتي الراكد ، الى طور النشاط الفعال ، وذلك بأن تضمن له — بدون شرط — كمية « الحريرات » : (les Calories) الضرورية ، ويكفل له حقه الأساسي في الكرامة . أجل ! يجب أن توضع المشكلة أولا وبالذات في حدود الوجود أو الكينونة !..

فمشكلة التغذية عندما توضع في هذه الحدود ، لا محالة تعقبها مشكلة العمل الكامل ، اذ تندغم القضيتان من أول الأمر في قضية واحدة تترجم عن المشكلة الاقتصادية على التصميم البشري والأخلاقي معاً . إن المنهاج الاقتصادي يوجه بالقوى الأخلاقية التي تمنحه دلالة انسانية ، وغائية تاريخية .

(٢) تحقيق قام به المؤلف وأشار اليه في كتابه : « مهمة الاسلام » نشر دار الساي — باريس سنة ١٩٥٤ . «Vocation de l'Islam»; du Seuil - paris 1954.
(المؤلف)

انها مذهب الاقتصاد المبني على « الحاجة » الذي يضع كمسلمة : « الحق » اللامشروط لكل أحد في خبزه اليومي ، ويعتبر العمل — نتيجة لذلك — : « الواجب » اليومي .. ويبدو أن هذا الاختيار للاقتصاد الاشتراكي الذي يزداد تفوقاً في البلاد الأفريقياسيوية يجد مصداقه في التطور العالمي الذي ينساق بدقة متزايدة في هذا المتجه . ولقد بدأ مثل هذا النزوع يبرز الى النور بصورة خاصة ، حتى في بعض بلاد الغرب المعينة !.. فقد بدأ الانتاج والتوزيع اللذان كانا يذعنان حتى هذا الحين الى مجرد الاعتبارات التجارية المبنية على الربح ، في اتجاه نحو تصور مركز على الحاجة. ولقد تظاهر هذا النزوع في فرنسا بالخصوص في شكل بوادر ذات سمات إنسانية ، وهو يخلو حتى في شكله هذا ، من دلالة على تطور التصور الاقتصادي . اذ كانت الصناعة الفرنسية تطبق في سنة ١٩٦٣ « الطرائق المالتوسية » لتتخلص مما يفيض عن حاجتها (١) . أما اليوم فهي تجهد في توزيع هذا الفائض بواسطة الدولة التي صارت توزعه مجاناً ! وهكذا أمكنها أن توزع في المدة الأخيرة اثناء دخول فصل الشتاء ، « كيلوين » من السكر على المعوزين اقتصادياً ، كما يوزع الآن يومياً « خمس لتر » من الحليب على تلامذة المدارس الابتدائية ، مضافاً الى ذلك ما تنتويه شركات الفحم من توزيع الوقود مجاناً في شروط متفق عليها مع السلطات .

وللبلاد الأفريقياسيوية مصلحة خاصة في أخذها بعين الاعتبار هذا المدى من التطور ، عساها تضبط : « الاقتصاد الحافز » مع « العمل الحافز » الضروريين لانعتاق حياتها الاقتصادية . وبصرف النظر عن مدى التخلف الذي يجب على هذه البلاد أن تستدركه من جراء معطياتها ذات الصبغة النفسانية التي اختبرناها فيما سلف ، فان المتطلب منها هو أن تستدرك — على التصميم الاقتصادي البحت — تخلفها الناتج عن اقتصاد لا يزال في طوره الابتدائي . ويتوقف تجهيزها — لكي ينتقل الى الطور الثانوي من التصنيع — على الزراعة والمواد الأولية أولا وبالذات : إنهما ثديا الاقتصاد الأفريقا سيوي ، ووسيلتا انعتاقه ..

— التتمة في العدد القادم —

مالك بن نبي

ترجمة الطيب الشريف

(١) (Les méthodes malthusiennes) هي منهاج اقتصادي يتخذ في التقييد الاختياري للانتاج ، وقد أدى اثناء الأزمة الاقتصادية التي أعقبت الحرب العالمية الأخيرة في أمريكا مثلا ، الى حرق كميات كبيرة من القمح والقهوة الخ .. دفعاً لهبوط اسعار السوق الأمريكية . وقد اشتقت : « المالتوسية » من اسم الاقتصادي الانكليزي « توماس روبرت مالتوس » : المولود « بروكري » والمشتهر بمؤلفه : « محاولة في مبدأ السكان » : (Eessai sur le principe de la population) حيث يقوم الازدياد الثابت للسكان كخطر على معاش العالم ، ونوه نتيجة لذلك بالامتناع عن الزواج بغية تحديد النسل . (عاش من سنة ١٧٦٦ إلى سنة ١٨٣٤)

مذكرات الملكة ناريمان

قصة غرام الملك فاروق بها واحتفالات زواجها ،

ووصف ايام شهر العسل

صدرت عن دار المكشوف ، بيروت

مكتبات انطوان

فرع شارع الامير بشير

تلفون ٢٧٦٨٢ — ص.ب. ٦٥٦

الجديد في المطبوعات العربية

دائرة المعارف (الجزء الاولى)	فؤاد افرام البستاني
اكابر	ميخائيل نعيمه
البيادر (طبعة جديدة)	« «
الاصول التاريخية — المجلد الثاني : الجزآن الاول والثاني	
فلسفة اللغة	كمال يوسف الحاج
الكميت بن زيد الاسدي	احمد صلاح الدين نجا
بعد الأصيل	الدكتور نقولا فياض
اوراق لبنانية	مجموعة السنة الثانية — مجلدة
قناديل أشبيلية	عبد السلام العجيلي
الوان من القصة اللبنانية	لمجموعة من الكتاب
رنـــدلى	سعيد عقل